

إشكالية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية
the problem of democratic transformation: a theoretical study

أحمد كربوش (*)
المركز الجامعي الشريف بشوشة آفلو، الجزائر
ahmedamine37@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/07 تاريخ القبول للنشر: 2023/01/10

ملخص:

يعتبر التحول الديمقراطي من المفاهيم الهامة في علم السياسة ومن الظواهر التي مرت بها معظم دول العالم وتختلف درجة التحول الديمقراطي من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام السياسي، والإقتصادي ودرجة الثقافة السياسية في المجتمع كما يحدث هذا التحول بالطرق السلمية وقد يكون عنفيا وبدرجات مختلفة. الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، التحول الديمقراطي، النظام الدكتاتوري.

Abstract:

Democratic transition is one of the important concepts in political science and one of the phenomena that most countries of the world have experienced. The degree of democratic transformation varies from one country to another depending on the nature of the political and economic system and the degree of political culture in society. This transformation also occurs by peaceful means and may be violent and in different degrees.

key words: Democracy, democratization, dictatorship.

مقدمة:

شهد مفهوم الديمقراطية دلالات مختلفة بدءاً من الفكر اليوناني القديم الذي اعتبر نظاماً ما يساوي بين الناس من خلال تعزيز مبدأ الحرية والمشاركة السياسية، وقد اعتبر أرسطو أن الحرية الفردية هي ركيزة الديمقراطية، وفي تصور آخر للديمقراطية القائمة على العقد الاجتماعي يرى البعض بأنها تكريس للحريات العامة التي تتمثل في (حرية الرأي، حرية التملك، والحرية الشخصية).

ولقد مثلت عمليات التحول الديمقراطي أهم الظواهر العالمية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، ففي منتصف سبعينيات القرن العشرين شهد العالم ما أصبح يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية، والتي بدأت في البرتغال وإسبانيا واليونان منذ 1974، ولقد أصبحت الديمقراطية من المطالب الملحة لدى شعوب العالم، خاصة بعد اختبار فشل الأنظمة السلطوية والأزمات التي ترتبت عنها مثلما حدث في دول الربيع العربي تونس مصر ليبيا.

ومن هنا فإن هذه الورقة تعالج الإشكالية التالية :

ماهي المحددات الرئيسية النظرية لعملية التحول الديمقراطي؟.

ولمعالجة هذه الإشكالية تطرقنا في هذا الموضوع إلى ثلاث نقاط :

- ماهو تعريف التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به ؟.

- ماهي أنماط التحول الديمقراطي ؟.

- ماهي المداخل النظرية للتفسير التحول الديمقراطي ؟.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية البحث من خلال دراسة التحول الديمقراطي في تحديد مفهوم التحول وتوضيح مختلف الأطر النظرية المفسرة لهذا التحول الديمقراطي والذي يتراوح بين التوجه إلى تحقيق نظام ديمقراطي متوازن أو فشل ذلك التحول والرجوع إلى النظام الاستبدادي أو الوقوع في حروب أهلية.

منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي لمعالجة الدراسة باعتباره الأنسب في تحليل مفهوم التحول الديمقراطي وتوضيح العديد من المقاربات المفسرة لهذه الظاهرة.

المبحث الأول: التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة

نتناول مفهوم التحول الديمقراطي والديمقراطية ثم نتطرق لبعض المفاهيم مثل الإصلاح الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي.

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي

يعبر لفظ التحول من الناحية اللغوية إلى التغيير في الشيء، أو انتقال الشيء من حالة إلى أخرى. ويقابل كلمة التحول في اللغة الإنجليزية transition.

ويعرف التحول الديمقراطي بأنه المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى النظام الديمقراطي (أحمد، 2004، ص 296).

وعملية التحول الديمقراطي هي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها، واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السائدة وشرعية السلطة السياسية (منصور، 2004، ص 28). ومرحلة التحول الديمقراطي بهذا المعنى، هي مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية يتم فيها تجسيد حقوق الإنسان وتفعيل المواطنة عبر الآليات المتعارف عليها من مساواة وحرية وإعلاء لحكم القانون (محمد، 2005، ص 50).

ويمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه عملية الانتقال من حكم الفرد، أو الحزب أو النخبة، إلى الحكم الديمقراطي حيث الأغلبية تمارس الحكم عبر المجالس النيابية.

بينما يشير مفهوم الديمقراطية إلى ذلك النظام الذي يعزز الحرية الشخصية والحقوق المتساوية، والانتخابات الحرة والنزهاء.

وعرف بعض الباحثين الديمقراطية بأنها نظام سياسي يجمع بين ثلاثة متطلبات: "المنافسة والشمولية والحيات المدنية".

كما تناول العديد من الباحثين مفهوم التحول الديمقراطي من منظورات متعددة فيرى صمويل هنتغتن أن الانتقال هو إختزال الممر بين مرحلتين مرحلة الإستبداد ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، وأن عملية الانتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يتخذوا نماذج مختلفة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها ومن العوائق نجد مستوى النمو الإقتصادي حيث يكون الفقر حاجزا أمام التحول الديمقراطي.

أما الباحث دوبري فيركز على بيئة التحول الديمقراطي حيث يعتبر أن هذا الأخير يولد في خضم تغير الأنظمة على إثر الأزمات السياسية التي تتوقف على العلاقة بين مختلف القطاعات وحسب درجة الأزمة السياسية تلك فهناك من يتحول في كل قطاع إلى مدافع عن التراضي بقصد ضمان استمرار الوجود، من هنا تتغير المواقف داخل مختلف القطاعات وفيما بينها، بعدئذ يعتاد الجميع وعندها تكون عملية التحول الديمقراطي قد تمت. (Samuel, 1993, p13.15)

ولقد شهد العالم في السبعينات والثمانينات وحتى نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، واحدة من الظواهر السياسية ذات الأهمية البالغة والتي لم يتوقعها، أو يتنبأ بها أساتذة السياسة والمفكرون، أو دارسو الديمقراطية وهي إنتقال عدد كبير من دول العالم من أنظمة حكم استبدادية وشمولية إلى أنظمة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية. وقد أطلق أستاذ السياسة الأمريكي الشهير (صمويل هنتنجتون) على هذه الظاهرة اسم الموجة الثالثة للديمقراطية مشيراً إلى أن تاريخ الديمقراطية في العالم ليس عبارة عن حركة تقدم بطيئة مستمرة، وإنما موجات متلاحقة من التقدم والانطلاق، أو التراجع والانكفاء. وقد بدأت أولى هذه الموجات في أعقاب الثورة الأمريكية 1776م، والثورة الفرنسية سنة 1789م واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وقد وصل عدد الدول الديمقراطية في تلك الفترة إلى 29 دولة، ثم بدأت المسيرة الديمقراطية بالتراجع، ولا سيما بعد وصول (موسوليني وهتلر) إلى السلطة في كل من إيطاليا وألمانيا على التوالي، حتى أنه بنهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن عدد الأنظمة الديمقراطية في العالم يزيد عن 12 نظاماً. أما الموجة الثانية فقد بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وعودة الحكم الديمقراطي إلى ألمانيا وإيطاليا واليابان، حيث وصل عدد الدول الديمقراطية في العالم في أوائل الستينات إلى 36 دولة ثم بدأت المسيرة الديمقراطية بالتراجع أمام سلسلة من الانقلابات العسكرية في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، إذ تراجع عدد الدول الديمقراطية في أوائل السبعينات إلى أقل من 30 دولة.

أما الموجة الثالثة فقد بدأت في منتصف السبعينات في جنوب أوروبا إذ قادت عملية التحول البرتغال بإنهاء حكم العسكر عام 1974م، ثم تبعها اليونان بعد ذلك بأشهر قليلة، ثم إسبانيا عام 1976م بزوال حكم (فرانكو) واستمرت التحولات الديمقراطية في الثمانينات والتسعينات حتى الوقت الحاضر في كافة دول العالم في الشمال والجنوب على نحو متفاوت، لدرجة أنه يمكن القول إن عدد الدول التي لم تهب عليها رياح الديمقراطية والتغيير في العالم لا يزيد عن عدد أصابع اليدين، ويتركز معظمها في العالم العربي.

فالتحول الديمقراطي يعني الانتقال من نظام سلطوي تقوم فيه علاقات سلطوية مؤسسة على السيطرة والخضوع وما تفرضه من استعمال لقوة الردع، إلى نظام أكثر ديمقراطية ولقد ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في مختلف دول العالم للاتجاه نحو تحول ديمقراطي، حيث توصلت الأدبيات المعاصرة إلى عدد من الأسباب المشتركة ساهمت في التحول الديمقراطي تمثل أهمها في :

■ على المستوى الداخلي : فشل التجارب التسلطية أو بمعنى النظم التسلطية السابقة في إرضاء التطلعات الشعبية بما قادها إلى أزمة شرعية ثم الإطاحة بهذه النظم (هدى، 1999، ص141).

ذلك أن التطلعات الشعبية المتزايدة وما يترتب عليها من مطالب سياسية اجتماعية، إقتصادية وتزامن ذلك مع عدم قدرة النظام السياسي القائم على إشباعها وعدم وجود مؤسسات تمثيلية متعددة لاستيعابها ومحاولة تلبيةها سيؤدي إلى مزيد من الإحباط الإجتماعي يبرز معه الغضب غير المنظم الذي يهدد النظام القائم ككل .

■ أما على المستوى الخارجي فإن التوجه نحو الديمقراطية كان بسبب طرح الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا عبر المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية، مسألة التحول الديمقراطي والتأكيد عليها باستمرار حيث ربطت هذه الدول تقديم معوناتها الاقتصادية والانضمام إلى مختلف المؤسسات الدولية، بشروط أساسية أهمها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحرية (فايز، 2004، ص108).

ويمكن رصد أهم مؤشرات مفهوم التحول الديمقراطي من عدة نواحي وضمن خريطته الدولية السياسية والاقتصادية فيما يلي:

- التداول السلمي على السلطة عبر نظام تمثيلي ونزاهة الانتخابات في إطار التعددية السياسية والفصل بين السلطات.
- الحريات العامة في الرأي والتعبير والتنظيم إلى جانب حرية الصحافة ونظام فعال للاتصال وتبادل المعلومات المؤسسة السياسية ومؤسسة منظمات المجتمع المدني بمختلف مكوناته وفواعله الأساسية.

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالتحول الديمقراطي

نتناول بعض المفاهيم التي ترتبط بالتحول الديمقراطي والتي تتمثل في الإصلاح الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي، و الانتقال الديمقراطي.

- **الإصلاح الديمقراطي:** يرى البعض أن الإصلاح الديمقراطي هو ذاته التحول الديمقراطي والذي يقوم على فكرة جوهرية مفادها التغيير المستمر نحو الأفضل وفي المقابل يرى البعض الآخر أن الإصلاح الديمقراطي هو تعبير يطلق على وجود نظام ديمقراطي، أي أن الأساس قائم ولكنه تعرض لبعض الخلل مما استدعى إعادته إلى مساره.

- **الترسيخ الديمقراطي:** يعتبر الترسخ الديمقراطي بمثابة مرحلة متقدمة من عملية التحول الديمقراطي، حيث اجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ، مؤكدة أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترات زمنية طويلة قد تستمر لعقود، كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فتكون بذلك الديمقراطيات الراسخة، هي تلك التي تقتنع فيها مختلف المؤسسات السياسية بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي (هدى، 1999، ص142).

- **الانتقال الديمقراطي:** وهو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، وأخطرها لإمكانية تعرض النظام فيها لإنتكاسات، حيث تتميز بالصراع بين النظام السابق والممارسة الديمقراطية الجديدة.

والجدول التالي يبين بعض تجارب نجاح وفشل التحول الديمقراطي في مناطق مختلفة من دول العالم اشتملت على دول من أوروبا الشرقية وشمال وجنوب افريقيا وآسيا والشرق الأوسط (Michael, 2007, p13).

الدولة	فشل ونجاح التحول الديمقراطي
الجزائر 1991 - 1992	فشل التحول الديمقراطي
أنغولا 1975	فشل التحول الديمقراطي
أذربيجان 2005	فشل التحول الديمقراطي
تشيلي 1988	نجاح التحول الديمقراطي
الصين 1989	فشل التحول الديمقراطي
غانا 1996	نجاح التحول الديمقراطي
أندونيسيا 1998	نجاح التحول الديمقراطي
إيران 1980	فشل التحول الديمقراطي
المكسيك 2000	نجاح التحول الديمقراطي
بولندا 1981	فشل التحول الديمقراطي
صربيا 2000	نجاح التحول الديمقراطي
جنوب إفريقيا 1994	نجاح التحول الديمقراطي
كوريا الجنوبية 1987	نجاح التحول الديمقراطي
تركيا 1982	نجاح التحول الديمقراطي
أوكرانيا 2004	نجاح التحول الديمقراطي

المبحث الثاني: أنماط التحول الديمقراطي

يتطلب فهم العمليات والتفاعلات السياسية في النظم التسلطية التركيز على الصراعات والعلاقات داخل الجماعات التي يتكون منها النظام التسلطي مثل ضباط القوات المسلحة، كوادر الحزب الواحد والزمير المحيطة بالحاكم الفرد، أو أي مزيج من هذه العناصر في كثير من الأحيان، تتم معظم العمليات والتفاعلات السياسية- أي الصراع على السلطة وتوزيع الغنائم وتحديد محتوى واتجاه السياسة العامة داخل الجماعات الحاكمة ذاتها. من ناحية أخرى يتأثر النظام التسلطي، بصورة حاسمة أحياناً بالتحديات التي تأتي من خارج التحالف الحاكم، الداخلية منها والخارجية ويميز "هنتجتون" بين أربعة أنماط أو أشكال لعملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية:

المطلب الأول: نمط التحول من أعلى

تتم عملية الانتقال الديمقراطي أساساً بمبادرات من النظام التسلطي ذاته، وبدون تدخل من جهات أخرى، وعادة ما يكون التحول عملية طويلة نسبياً، وتحدث عندما يقرر نظام الحكم التسلطي، وبدون ضغوطات قوية من قوى المعارضة أو من المجتمع ككل وبعد جدل داخلي، أن من مصلحته إدخال تغييرات وإصلاحات سياسية. قد يؤدي هذا النمط من عملية الديمقراطية إلى احتفاظ القوات المسلحة بحق الاعتراض (الفيتو) على الترتيبات السياسية المستقبلية.

المطلب الثاني: نمط التحول الإحلالي أو التحول من خلال التفاوض

تنتج عملية الديمقراطية أساساً عبر الضغوط والمعارضة الشعبية، عندما تتم عملية التحول الديمقراطي أساساً عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، ويستند هذا النمط على الدور الذي تلعبه النخب السياسية داخل النظام التسلطي وخارجه (قوى المعارضة) في عملية التحول الديمقراطي، حيث يرى "دايموند" أن "الاشتراط المطلق الوحيد للتحول الديمقراطي (إلى جانب الاحتلال الأجنبي والفرض الخارجي) إلزام النخبة الاستراتيجية بعملية الديمقراطية وبروز دلائل على تدهور سلطة النظام التسلطي وتحرك قوى المعارضة لإستغلال هذا التدهور.

كما أن سلطة وقوة النظام التسلطي قد تدهورت بالدرجة التي لا تمكنه من قمع المعارضة بصورة حاسمة، يدرك المصلحون داخل النظام التسلطي، والمعتدلون بين قوى المعارضة، أنه لا سبيل للخروج من الأزمة إلا عبر التفاوض والتوصل إلى مستويات وترتيبات تضمن استقرار

النظام، وتضعه على مسار الديمقراطية، وتحمي مصالح هذه النخب في الوقت نفسه وعليه، لن يحدث أي تقدم تجاه الترسخ الديمقراطي، وفقاً لنمط التحول الإحلالي، إلا إذا تضمنت المرحلة الانتقالية مفاوضات واتفاقات بين نخب النظام التسلي ونخب المعارضة، بيد أن هناك احتمالاً قوياً لأن يؤثر ذلك سلباً على الديمقراطية، مرد ذلك أن الاستقرار المستقبلي مؤسس على منح ضمانات للنخب الحاكمة القديمة لحماية امتيازاتها ومنع الاتفاقات والمواثيق بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة قد تقود إلى ديمقراطيات محدودة (إبراهيم، 2022).

المطلب الثالث: نمط التحول من الأسفل

يحدث هذا التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل.

وهذا الشكل من التحول فيه تعاقب متميز للخطوات باتجاه الهدف في هذه الحالة وهي:

أ - ينشغل النظام بالليبرالية ويبدأ بفقدان قوته وسيطرته.

ب- تستغل المعارضة هذا الوضع لتكثيف نشاطها أملاً في إحداث شرخ وإسقاط الحكومة.

ج- ترد الحكومة بعنف لاحتواء الموقف.

د- يعمل القادة الطرفين على تهدئة الوضع ويشرعون ببلورة إمكانية تحول متفاوض عليه (يوسف، 2009، ص 92).

وهكذا كانت عملية هذا التحول تتطلب قدراً من التساوي في القوة بين الحكومة والمعارضة وشيئاً من الشك لدى كل طرف فيمن قد ترجح كفته في أي اختبار للقوة، وفي ظل هذه الظروف كانت مخاطر التفاوض والتسوية تبدو أقل حجماً من مخاطر المواجهة والكارثة.

المطلب الرابع: نمط التدخل الأجنبي (Foreign Intervention)

يحدث هذا النمط من عملية الانتقال نتيجة لتدخل قوى أجنبية، ومن أمثلة هذا النمط التدخل الأمريكي في هايتي وبنما والصومال خلال تسعينيات القرن العشرين وفي العراق حالياً إضافة إلى التدخل العسكري المباشر، كان نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قوياً ومؤثراً في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة فخلال ثمانينات وتسعينات القرن العشرين تدنت قدرات هذه البلدان الفقيرة في الحفاظ على برامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية، وأصبح الكثير منها يعتمد بصورة متزايدة على إعانات وقروض البلدان الغربية والمؤسسات الدولية المانحة التي طالبت البلدان الفقيرة بالشروع في عملية الديمقراطية كجزء من برنامج متكامل للحكم الصالح الرشيد، وربطت استمرارية الإعانات الخارجية بموافقة النظم التسلطية على البدء في عمليات الديمقراطية والإصلاح السياسي.

المبحث الثالث: المداخل النظرية لتفسير عملية التحول الديمقراطي

هناك ثلاثة مداخل أو مقاربات نظرية رئيسية لتفسير أنماط التحول الديمقراطي باتفاق الكثير من الأدبيات و تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول : المدخل التحديثي

وهو المدخل الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ذلك أن أغنى بلدان العالم هي البلدان الديمقراطية، وتاريخياً يعد آدم سميث في كتابه ثروة الأمم أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطاً أساسياً للأداء الفعال للسوق، الذي يعتبره محرك النمو الإقتصادي إلا أن العلمية الأكثر دقة وانتظاماً لهذا المدخل، عالجه عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "ليبست" في بعض مقالاته، حيث يؤكد أن من نتائج التنمية الاقتصادية نشوء ولاء وطني، يترافق مع وجود قبول المؤسسات القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، وتستخدم المدرسة التحديثية مؤشرات محددة كمتغيرات لا تلبث أن تنظم عملية متصاعدة، تساعد على ولادة الديمقراطية، أو تشبثها وتعزيزها، وتشمل هذه المؤشرات: دخل الفرد، مستوى الأمية انتشار التعليم، الحراك الاجتماعي وأدوات التنقل والاتصال (Samuel, 1993, p256).

وهناك العديد من الدراسات التي حاولت التحقق من العلاقة السببية التي افترضتها أطروحات سيمور ليبست والقائمة أساسا على افتراض أن التنمية الإقتصادية هي المحرك الأساسي للديمقراطية، ومن هذه الدراسات بولين وجاكمان المعنونة بـ political democracy and the size distribution of income والتي توصل فيها الباحثان إلى نفس نتيجة سيمور ليبست من خلال تحليل إحصائي لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تعتبر عادة من ضمن محددات الديمقراطية واكتشفا أن التنمية الإقتصادية هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة.

المطلب الثاني: المدخل البنيوي

يفترض أنصار هذا المدخل بأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية أو أي شكل سياسي آخر وليتشكل ويتحدد أساسا وجوهريا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية، وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، لهذا نجد أن هذا المدخل يركز في دراسته على التشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي لهما ضمن إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها، فاكتمال السلطة السياسية حسب هذه المدرسة يأتي عبر صراع الفاعلين الاجتماعيين ونهاية هذا الصراع هو بداية لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز للطبقة الوسطى تمهيدا لظهور الديمقراطية.

وضمن هذا السياق، نجد دراسة بارنجتون مور (Barrington Moore) بعنوان «Social Origins Of Dictatorship And Democracy»، أين حاولوا فيها إيجاد تفسير لاختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية) وعن المسار الذي اتجهت إليه كل من روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية)، وهذا من خلال عملية التحول التدريجي التاريخي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة، وقد اعتمد في مقارنته هاته على تفاعل أربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها كانت :

— الطبقات الاجتماعية — الفلاحون —

— طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية والبرجوازية الحضرية،

- بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة.

المطلب الثالث: المدخل الإنتقالي

يركز أنصار هذا المدخل على النخب السياسية وعلى تحديد الطريقة التي يتم عبرها المرور من مرحلة الانتقال الأولى إلى الديمقراطية إلى مرحلة تعزيزها، فأنصار هذا المدخل أعطوا الأولوية لدراسة آليات الانتقال إلى الديمقراطية عوض البحث عن شروط الانتقال. وهذا ما انتهجته روستوا في مقارنته التاريخية التي قارن فيها بين عدد من البلدان في تطورها الشامل والتي ركز أساسا فيها على كل من تركيا والسويد واستنتج ان عملية الانتقال إلى الديمقراطية تمر عبر أربع مراحل:

- مرحلة تعبئة وتحقيق الوحدة الوطنية والتي لا يشترط فيها تحقيق اجماع بل يكفي الحصول على موافقة الأغلبية العظمى من المواطنين بتشكيل هوية سياسية.
- مرحلة إعدادية هامة ما يميزها هو الصراع العنيف بين كل من النخب الجديدة والنخب التقليدية المسيطرة، هذا العنف من شأنه أن يجهض الديمقراطية قبل ولادتها بل يمكن أن يمزق الوحدة الوطنية تماما أما الاحتمال الثالث، فهو أن يتم حسم الصراع لصالح أي طرف من الأطراف مقابل القضاء على قوى المعارضة وسد الطريق أمام التحول الديمقراطي (بلال، 2013، ص 59-60).
- في حالة عدم حسم الصراع في المرحلة السابقة ولم يتم تجاوز المرحلة الإعدادية تدرك حينئذ أطراف الصراع أن تبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي وهي المعروفة بمرحلة القرار ، هذا القرار ليس نتاج القناعة لدى الأطراف المتصارعة بل هو مجرد وسيلة للتسوية. مع مرور الوقت تصبح الديمقراطية عادة لدى الأطراف المختلفة وخصوصا لدى الأجيال اللاحقة التي تترسخ لديهم كقناعة بعد أن يتم تجاوز المرحلة الانتقالية، وعندها فقط يمكن القول بأن الديمقراطية قد ترسخت كما يقول أصحاب المدخل الانتقالي.

خاتمة:

يرتبط التحول الديمقراطي بالتفاوض بين النظام السلطوي والقوى السياسية المختلفة وهذا قصد الإشراك الجيد بين النظام السياسي والمعارضة في التحول الديمقراطي، تقوم فيه

العلاقات على وجود قيادة تنتج عنها طاعة وليس إذعان، ويعبر عن وجود إجماع داخل المجتمع بما يفضي إلى مشروعية لهذا النظام، وبدون ذلك يبقى ذلك النظام عرضة لمختلف الأزمات المتلاحقة الداخلية والخارجية، وتعد هذه الأخيرة من أصعب الأزمات التي قد تتحول إلى تدخلات في مستقبل بلد ما تؤدي إلى احتجاجات وصراعات مختلفة ومستمرة.

و لنجاح التحول الديمقراطي لابد أن يكون نابع من ثقافة المجتمع عبر آليات مدروسة يراعى فيه كل خصوصياته المتعددة بما يضمن سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.